الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/159
9 February 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/53/625/Add.3)]

٥٣/١٥٩ - حالة حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٢/١٣٨ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٨/٥٨ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨[٣]،

وإذ تدرك الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتزام المجتمع الدولي بدعم هذا المبدأ وتعزيزه والترويج له،

وإذ تحيط علما بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما ديانغ[٤]، الذي عين لمساعدة حكومة هايتي في دراسة تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي والتحقق من الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، وبالتوصيات الواردة فيه،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٣ (E/1998/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٤) A/53/355، المرفق.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج التعاون التقني الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات في هايتي في مجال حقوق الإنسان[٥]،

وإذ تعترف بالإسهامات المهمة للبعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي واللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل في مهمة استعادة الديمقراطية وتعزيزها في هايتي وفي إيجاد مناخ من الحرية والتسامح موات لاحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الجمعية العامة جددت، بقرارها ١٧٤/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة،

وإذ ترحب بالمساعدة التقنية للتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية في هايتي المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أعضاء المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ أنه، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي التي أحرز فيها بعض التقدم، ما زالت هناك مشاكل خطيرة تتصل أساسا بنظام إقامة العدل في هايتي،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عدم وجود رئيس وزراء لفترة طويلة كانت له آثار سلبية على حالة حقوق الإنسان، كما جاء في تقرير الخبير المستقل،

وإذ تعرب مجددا عن أملها في أن يتمكن شعب هايتي في أسرع وقت ممكن من الإعراب الكامل عن إرادته من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالشفافية،

وإذ ترحب بقرار المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه السفر في بعثة إلى هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،

١ - **تعرب عن شكرها** للأمين العام ولممثله الخاص في هايتي وللخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي على جهودهم المستمرة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

٢ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته حكومة هايتي بأن توزع في جميع أنحاء البلد، بدعم من البعثة المدنية الدولية في هايتي، تقرير اللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل المؤرخ شباط/فبراير ١٩٩٦ وبمباشرة الإجراءات القانونية في الحالات الخطيرة؛

---

(٥) A/53/530.

٣ - تشجع حكومة هايتي على مواصلة العمل الذي تضطلع به لإصلاح النظـــام القضائي مؤكدة ما لهذا الإصلاح من أولوية في إطار المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتهيب، في هذا الصدد، بجميع القطاعات المعنية في مجتمع هايتي أن تعتمد تدابير منسَّقة بغية تعزيز نظام إقامة العدل الضروري لضمان احترام حقوق الإنسان؛

٤ - تهيب بالسلطات في هايتي تعبئة الإرادة السياسية لمتابعة الإصلاح وتعزيز النظام القضائي وتحسين السجون في البلد؛

٥ - تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار تجمد الموقف السياسي مما يشكل تهديدات كبيرة للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وتحث في هذا الصدد، السلطات والقادة السياسيين على مواصلة ما يبذلونه من جهود لحل الأزمة بما يتيح تصديق البرلمان على تعيين رئيس للوزراء دون مزيد من التأخير؛

٦ - تلاحظ مع الارتياح قيام حكومة هايتي بتشغيل مكتب أمين المظالم، وتدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الإسهام في تعزيزه من خلال برنامج للتعاون التقني بما يحقق تحوله إلى مؤسسة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان مفتوحة للمشاركة على نطاق واسع من جانب المجتمع المدني؛

٧ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى مواصلة الاشتراك في عملية تعمير هايتي وتنميتها، مع إيلاء الاعتبار للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهشة في البلد؛

٨ - تشجع حكومة هايتي على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية[٢] واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٦] والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٧]؛

٩ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي في دورتها الرابعة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٥
٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

---

(٦) القرار ٤٦/٣٩، المرفق.

(٧) انظر القرارين ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق، و ١٢٨/٤٤، المرفق.